الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

01

27 فيفري 2025

إلى
السيّد النائب رؤوف الفقيري
تحت إشراف
السيّد رئيس مجلس نوّاب الشعب

الموضـوع: حول تسوية وضعية الحضائر الظرفية ومرض الجلد العقدي لدى الأبقار وتعويض المتساكنين في منطقة مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة،

المرجـــع: مراسلتكم بتاريخ 26 ديسمبر 2024

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص تسوية وضعية عملة الحضائر الظرفية ومرض الجلد العقدي لدى الأبقار وتعويض المتساكنين في منطقة مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب 1: بخصوص تسوية وضعية عملة الحضائر الظرفية:

تخضع تسوية وضعية عمال الحضائر لأحكام الفصل 4 من الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 والمتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها الذي يشترط الاسترسال في العمل بتاريخ 20 أكتوبر 2020 والذي تمّ تحديده من قبل مصالح رئاسة الحكومة بـ 240 يوم عمل فعلي في السنة.

وعليه، فإنه لا يمكن حاليا تسوية وضعية عملة الحضائر الظرفية في إطار أحكام الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المشار إليه أعلاه لعدم استجابتهم لشرط الاسترسال.

الجواب 2: بخصوص مرض الجلد العقدي لدى الأبقار:

يؤمن صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2018 الجوائح الطبيعية فقط، على غرار العواصف والثلوج والجفاف والفيضانات والجليدة والرياح والتي لا يمكن دفعها باستخدام الوسائل التقنية للمراقبة الوقائية

أو العلاجية، وذلك خلافا للأمراض الحيوانية كما هو الحال بالنسبة للضرر الحاصل للفلاحين على إثر نفوق عدد من الأبقار والماشية إثر الإصابة بمرض الجلد العقدي لدى الأبقار.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن، في جميع الحالات، تعويض المتضررين غير المنخرطين في الصندوق وذلك في بداية كل موسم أو دورة إنتاج.

الجواب 3: بخصوص تعويض المتساكنين في منطقة مشروع سد الرغاي:

تمّ، منذ الانطلاق في أعمال التصفية العقارية للمشروع وتبعا لتوصيات جلسة العمل المنعقدة بمقر الوزارة بخصوص معاوضات مشروع سد الرغاي بتاريخ 16 أفريل 2024، توجيه عدة مقترحات إلى الإدارة الجهوية لأملاك الدولة بجندوبة لإيجاد عقار دولي يمسح ما بين 3 إلى 4 هكتارات ليتمّ تخصيصه في بعث تجمع سكني (حوالي 40 مقسم) بما في ذلك منطقة الجليل وضيعة بركات وما جاورها، غير أنه لم يتسنّ التوصل إلى الموافقة على هذه المقترحات بسبب سابقيّة توظيف أغلبها بالكراء لفائدة الخواص.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تمّ مؤخرا توجيه مراسلة في الغرض إلى معتمدية غار الدماء لدعوتها إلى معاضدة مجهودات الوزارة والعمل على التنسيق مع مختلف المصالح الجهوية والمحلية للبحث عن عقار يفي بالغرض.

والســـــــــــلام.

رئيس ديوان
وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
هيكل حشلاف